

AR

AL/ALAC/ST/0412/6

النص الأصلي: الإنجليزية

التاريخ: 24 أبريل 2012

الحالة: نهائي



اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين

بيان اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين (ALAC) بشأن استعراض مجلس إدارة ICANN لتضارب المصالح - سياسة تضارب المصالح المنقحة ووثائق الحوكمة ذات الصلة

المقدمة

أعدده فريق عمل ICANN

أنشأ أوليفير سيربين - ليلوند، رئيس اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين (ALAC)، مسودة أولية لهذا البيان بعد مناقشة الموضوع داخل اللجنة وكمتابعة لمجلس إدارة ICANN لتضارب المصالح - سياسة تضارب المصالح المنقحة ووثائق الأحكام ذات الصلة، الذي أرسل في 2 أبريل 2012.

في 20 أبريل 2012، نُشر البيان في مجلس إدارة ICANN At-Large لتضارب المصالح - سياسة تضارب المصالح المنقحة ومساحة عمل ووثائق الأحكام ذات الصلة. في اليوم ذاته، قدم رئيس ALAC طلبًا إلى موظفي At-Large بإرسال مذكرة بالتعليقات المتعلقة ببيان المسودة لجميع أعضاء At-Large من خلال اللائحة البريدية التابعة لإعلانات ALAC.

في 24 أبريل 2012، طلب رئيس ALAC من العاملين بدء تصويت إقرار ALAC لمدة خمسة أيام على البيان. كما طلب الرئيس إرسال البيانات إلى عملية التعليقات العامة، مع نسخة إلى عضو طاقم ICANN المسؤول عن موضوع التعليق العلني هذا، مع ملاحظة تبين أن الوثيقة تخضع حاليًا لإقرار ALAC، مع بدء التصويت قريبًا.

في 1 مايو 2012، أكد موظفو At-Large أن التصويت على الإنترنت أدى إلى مصادقة ALAC على البيان بأغلبية 14 صوتًا مقابل 0، ونسبة امتناع عن التصويت 0. يمكنك مراجعة النتائج باستقلالية على موقع:

<https://www.bigpulse.com/pollresults?code=2389zF5gAf7ZxDqHnKhA9u38>

[نهاية المقدمة]

النسخة الأصلية لهذه الوثيقة متوفرة باللغة الإنجليزية على الموقع الآتي <http://www.atlarge.icann.org/correspondence>. أينما وجد اختلاف في الترجمة بين النسخة غير الإنجليزية لهذه الوثيقة والنص الأصلي، يجب الرجوع إلى النص الأصلي.

بيان اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين (ALAC) بشأن استعراض مجلس إدارة ICANN لتضارب المصالح - سياسة تضارب المصالح المُنقحة ووثائق الحوكمة ذات الصلة

قدمت اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين (ALAC) بالفعل أول بيان أثناء فترة التعليق الحالية، حيث حددته "كإشعار مُسبق" بسبب ضيق الوقت (21 يومًا) المُخصص للمرحلة الأولية لفترة التعليق. وفي واقع الأمر، نحن نُكرر المخاوف التي أدلت بها IPC وغيرها بشأن أن فترة 21 يومًا فترة قصيرة جدًا لتلبية مطالبنا بجمع مدخلات من المناطق الخمس الخاصة بنا.

هذا البيان الحالي يستند على "الإشعار الأول". ومنذ ذلك الحين، لاحظنا عددًا من التعليقات الأخرى التي تدور حول مسألة تضارب المصالح (Col)، التي وردت في فترة التعليق الأولى، بما يتوافق معنا.

المقدمة

قلقت اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين، من خلال محتوى استجابة مجلس الإدارة، بشأن رفع مستويات الاهتمام بشؤون تضارب المصالح على الصعيدين الداخلي والخارجي لـ ICANN. إننا منزعجون بسبب التأثيرات المحتملة على مصداقية ICANN بصفتها راعية نموذج تعدد المشاركين لأحكام الإنترنت واستدامة ذلك النموذج في البيئة العالمية، وخاصة على ضوء التهديدات الحالية الواضحة.

نحن في هذه الوثيقة نوصي من وجهة نظرنا بما نبدأ به لتصحيح الوضع: إنشاء لجنة بين المجتمعات والتي تهدف إلى التوصية بخطوات واضحة وموجزة لتعزيز مصالح مستخدمي الإنترنت الدوليين.

قضايا رئيسية

الوثيقة المُقدمة للتعليق العام لسوء الحظ نتيجة موجزة عندما يتم توجيه تهمة متكررة إلى ICANN من قبل مجتمعات خارج ICANN بأنها مجموعة من الدخلاء الباحثين عن المزيد من الثروة. الواقع، أن العديد من هؤلاء النقاد يرون أن المصلحة العامة يتم تجاهلها تمامًا. قلقت ALAC بشكل مبالغ بشأن بعض الكيانات التجارية المحتمل الاستفادة القصوى منها فيما يتعلق ببرنامج gTLD الجديد الذي تم إنشاؤه من قبل هؤلاء الأفراد الذين عملوا بجد كموظفين ومتطوعين رئيسيين في ICANN وداخل مجلس إدارة ICANN لبناء السياسات التي تعمل بموجب أعمالهم التي سيقومون بتشغيلها في المستقبل.

رُدد هذا القلق على نطاق واسع خارج عالم ICANN المُصغر. في الواقع، في نصها التفسيري لرفض جميع المُقترحات -- بما في ذلك أحد النصوص الصادرة من ICANN - لإدارة وظيفة IANA، تؤكد وزارة التجارة الأمريكية " الحاجة إلى الفصل الهيكلي للسياسة -- مما ينشأ عنه تنفيذ وصراع قوي على نطاق سياسة تضارب المصالح، حيث إن الأحكام تعكس احترامًا متزايدًا للقوانين المحلية للبلاد وسلسلة المشاورات ومتطلبات الإبلاغ تعمل على زيادة الشفافية والمساءلة بالمجتمع الدولي." إن رسالتهم واضحة، وتعتقد ALAC أنه يجب أن تنتبه ICAAN إلى هذا التحذير.

الوضع الحالي

ترحب ALAC بإنشاء مجلس إدارة للجنة برنامج gTLD الجديد 2012.04.10.01--2012.04.10.04، حيث كُلفت بجميع المسائل القانونية واتخاذ القرارات لمجلس الإدارة الخاصة ببرنامج gTLD الجديدة. ومع ذلك، توضح منطوية القرار أن أعضاء مجلس الإدارة يتم الاعتراض عليهم وليس على اللجنة. هذا واقع مؤسف، وتقلق ALAC من أن كلاً من رئيس مجلس إدارة ICANN نائب الرئيس ليسا جزءًا من تلك اللجنة.

يُعد إنشاء لجنة برامج عدم التضارب بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن تحتاج ICANN إلى أبعد من ذلك من أجل استعادة ثقة الجمهور بخصوص نموذج أصحاب المصلحة المُتعددة التي من المُفترض أن يجسدونها.

تعتبر ALAC أنه من الضروري أن نذكر مجلس الإدارة أنه من المتوقع أن تعمل ICANN وفقًا لتأكيد الالتزامات المُوقعة مع وزارة التجارة الأمريكية.

نبحث على وجه التحديد في تأكيد الالتزامات، ونلاحظ الآتي:

"9.1 ضمان المساءلة والشفافية ومصالح مستخدمي الإنترنت الدوليين:"

على الرغم أن الفقرة لا تشمل بوضوح ذكر تضارب المصالح، إلا أنه من الواضح أن أي وجود لتضارب مصالح أو حتى إدراكه في مجلس إدارتها قد يكون له أثر سلبي على مصالح مستخدمي الإنترنت حول العالم.

التوصية

لذلك تنصح ALAC وتوصي بلجنة مشتركة بين المجتمعات (أو فرقة عمل أو فريق عمل بلجنة مشتركة) يُعد لدراسة تضاربات مصالح ICANN على جميع المستويات بالإضافة إلى أي قضايا هيكلية أخرى تمنع في الواقع ICANN من تلبية هذا الالتزام. من أجل القيام بواجباتها بشكل كامل، يجب أن يكون هذا الكيان لديه إمكانية الاستعانة بخدمات عدد قليل من الخبراء المعترف بهم، من خارج دائرة ICANN المعروف

بتنفيذها بشكل ناجح حوكمة الشركات، لا سيما في المؤسسات غير الربحية في جميع أنحاء العالم، من أجل المساعدة في تطوير إطار لجنة التحقيق التابعة لـ ICANN.

سيؤدي إيجاد الحلول السريعة والتوصية بها في بيان ALAC إلى مناخ استجواب غير صحي لنموذج أصحاب المصالح المتعددة المصمم من أسفل إلى أعلى. إن وضع لجنة لطرح خطوات واضحة وموجزة لتعزيز المصلحة العامة لمستخدمي الإنترنت الدوليين طريقة آمنة و لضمان التقدم إلى الأمام.

تحتاج ALAC بطبيعة الحال إلى أن تكون ممثلة اللجنة المشتركة بين المجتمعات. تبرر لوائح ICANN (المادة الحادية عشر، القسم 2.4) مثل هذا الدور لـ ALAC:

"أ. اللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين (ALAC) هي المركز التنظيمي الرئيسي داخل ICANN لمستخدمي الإنترنت الفرديين. يجب أن يتمثل دور ALAC في الدارسة وتقديم المشورة بشأن أنشطة ICANN، بقدر ما يتعلق بمصالح مستخدمي الإنترنت الفرديين."